

"تقرير المراجع المستقل"

المحترمين

إلى السادة المساهمين
شركة الحاسوب للتجارة
(شركة مساهمة سعودية)
الرياض - المملكة العربية السعودية

التقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي:

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة الحاسوب للتجارة - شركة مساهمة سعودية ، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وقائمة الربح او الخسارة والدخل الشامل الاخر وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية .

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي:

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين المعتمد في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق الأخلاقية وفقاً للميثاق. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومنااسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية:

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، وإننا لا نقدم في هذه الأمور رأياً منفصلاً. فيما يلي وصفاً لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجتها:

| الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية | الأمور المراجعة الرئيسية |
|---|--|
| قمنا بتنفيذ إجراءات المراجعة لتقييم إثبات الإيرادات علي النحو التالي: | إثبات الإيرادات: |
| الحصول على فهم لعملية إثبات الإيرادات مع الأخذ في الاعتبار معايير المحاسبة ذات العلاقة وتقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير رقم (١٥) "الإيراد من العقود مع العملاء" | • بلغت صافي إيرادات الشركة مبلغ ٣٠٣,٠٢٣,٤١٨ ريال سعودي خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م (عام ٢٠٢٤م): مبلغ ٢٥٩,٧٩٤,٠٨١ ريال سعودي). |
| الحصول علي فهم لإجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بإثبات الإيرادات. | • تعتبر الإيرادات أحد المؤشرات الجوهرية لقياس أداء الشركة وربحيتها وقد تم اعتبار تحقق الإيرادات أمر مراجعة رئيسي وذلك لوجود مخاطر تجاوز الإدارة للضوابط الداخلية ولوجود مخاطر متصلة بأن يتم إثبات الإيرادات بأكثر من قيمتها الفعلية لزيادة الربحية حيث تركز الشركة على قيمة الإيرادات كمؤشر رئيسي لأدائها. |
| تنفيذ إجراءات مراجعة تحليلية للإيرادات، وذلك بمقارنة المبيعات للسنة الحالية بالسنة السابقة وتحديد ما إذا كان هناك أية اتجاهات أو تقلبات هامة تحتاج إلى فحص إضافي في ضوء فهمنا لظروف السوق الحالية. | • يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (٣-١٣) حول القوائم المالية بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بتحقيق الإيرادات و الإيضاح رقم (١٨) بخصوص الإفصاح ذات العلاقة . |
| فحص على أساس العينة لمعاملات الإيرادات مع المستندات المؤيدة لها، وإجراءات القطع للتحقق من تسجيل الإيرادات في فتراتها الصحيحة. | |
| تقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات العلاقة بالإيرادات التي قامت الإدارة بإدراجها في القوائم المالية للشركة. | |

| الإجراءات المتخذة تجاه الأمور الرئيسية للمراجعة | الأمور الرئيسية للمراجعة |
|--|--|
| <p>قمنا بتنفيذ إجراءات المراجعة لتقييم المخزون على النحو التالي:</p> <p>- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية للإعتراف وقياس المخزون بما يتماشى مع متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة؛</p> <p>- تقييم مدى ملائمة ومعقولية سياسة الشركة لمخصص المخزون المتقادم وبطئ الحركة من خلال إجراء إختبار بأثر رجعي، ومقارنة التقديرات والبيانات التاريخية وسجلات المخزون مع المخصص المكون للسنة الحالية وتقييم مدى صحة احتسابه وكفايته.</p> <p>- اختيار عينة عشوائية من بنود المخزون لمراجعة صافي القيمة القابلة للتحقق لتلك البنود من خلال النظر في المبيعات الفعلية بعد نهاية السنة والإفتراضات المستخدمة من قبل الإدارة للتحقق من تقدير قيمة المخزون بالتكلفة أو بصادي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل.</p> <p>- تقييم مدى اكتمال وكفاية الإفصاحات ذات العلاقة بالمخزون الواردة في القوائم المالية للشركة.</p> | <p>تقييم المخزون:</p> <p>بلغت القيمة الدفترية للمخزون ١٢٣,٢٠٧,٧٤ ريال سعودي بعد خصم مخصص مخزون بطئ الحركة البالغ ١٧٠,٨٧٨ ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، (عام ٢٠٢٤م: مبلغ ٤٧,٠٢٧,١٠١ ريال سعودي بعد خصم مخصص مخزون بطئ الحركة البالغ ١٧٠,٨٧٨ ريال سعودي).</p> <p>يتم اثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، ويتم تكوين مخصص، عند الضرورة، بقيمة المخزون المتقادم وبطئ الحركة. تحدد الإدارة مستوى تقادم المخزون من خلال النظر في طبيعته، وعمره الإنتاجي، وتوقعات المبيعات باستخدام الإتجاهات التاريخية وغيرها من العوامل النوعية. في تاريخ كل تقرير، يتم تخفيض تكلفة المخزون عندما يكون من المتوقع بيع المخزون بأقل من التكلفة (صافي القيمة القابلة للتحقق).</p> <p>تم اعتبار تقييم المخزون أمر مراجعة رئيسي بسبب الأحكام الجوهرية والإفتراضات الرئيسية التي تطبقها الإدارة عند تقييم مخصص المخزون المتقادم وبطئ الحركة وتقييم إنخفاض المخزون على أساس تقييم صافي القيمة القابلة للتحقق.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (٣-١٠) و(٤-٢) حول القوائم المالية بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بالمخزون والإيضاح رقم (٧) بخصوص الإفصاحات ذات العلاقة.</p> |

المعلومات الأخرى

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٢٥م بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع عنها والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التاكيدى بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو محرفة بشكل جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا الي وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى إستنادا إلي العمل الذي قمنا بتنفيذه فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة، وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية :

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لتمكينا من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لغرض الاستمرارية وعن الإفصاح، عندما ينطبق ذلك، عن أمور تتعلق بالاستمرارية واستخدام غرض الاستمرارية كأساس في المحاسبة، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف أعمالها أو لا يوجد بديلاً واقعياً غير ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة أي مجلس الإدارة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرياً إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهريّة في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي أعدتها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الشركة على البقاء كشركة مستمرة. إذا خُصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإننا علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإننا مطالبون بتعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال قيامنا بأعمال المراجعة.

لقد زدنا أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وبحسب مقتضى الحال إجراءات الوقاية ذات العلاقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، تلك الأمور التي كانت لها الأهمية القصوى عند مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، ومن ثم تُعد هذه الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبية لفعّل ذلك فوائد المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

شركة المستشارون المهنيون



عبد الله سليمان المسند
ترخيص رقم (٤٥٦)



الرياض في:

التاريخ: ٠٧ إبريل ٢٠٢٦م
الموافق: ١٩ شوال ١٤٤٧هـ